

لوكيا الهاشمي : أستاذ التعليم العالي جامعة منتوري قسنطينة

سفيان بوعطيط: أستاذ محاضر (ب) جامعة 20 أوت 1955 سكيدة

طبيعة الإشراف وعلاقتها بالتوافق المهني لدى العامل الصناعي الجزائري-عن دراسة ميدانية بمؤسسة انتاجية جزائرية
(مركب أرسيلور ميتال ستيل-عنابة)
الإشكالية:

انتسمت الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وبخاصة في الثلث الأخير منه بزيادة معدلات الإصابة بالاضطرابات النفسية والأمراض العقلية وانحرافات السلوك وغيرها من أنواع الشذوذ السلبي مما دفع هذا الأمر بالباحثين و الدارسين في مجال العلوم الاجتماعية خصوصا في علم النفس إلى الغوص في خفايا المعضلة ومحاولة إيجاد تفسيرات لأسباب نشوء الانحرافات و السلوكات الشاذة ، حيث خلصت بعض هذه الدراسات إلى أن سوء التوافق واحدا من أهم هذه الأسباب كدراسة محمود أبو النيل (مصر، 1975) و التي أثبتت وجود علاقة سالبة بين الاضطرابات السيكوسوماتية والتوافق المهني ودراسة مريم حافظ تركستانى (الرياض، 1996) والتي كانت تهدف إلى معرفة مدى التوافق المهني والعوامل المؤثرة فيه لمعلمى ومعلمات التربية الخاصة حيث أوضحت هذه الدراسة وجود علاقة بين التوافق المهني و سمات الشخصية كالاتزان الانفعالي ، المسؤولية، التحمل ، العطف.

ناهيك عن الدراسة التي أجرتها المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، حيث قام المركز ببحث ميداني عن سيكولوجية السائق المتواافق، حيث انتهى إلى أن أهم المؤشرات التي تفرق بين السائق المتواافق وغير متواافق مهنيا هي اثناء عشرة مؤشرا وهى: حوادث المرور، مخلفات المرور، التلفيات التي تحدث للسيارات، الإجازات المرضية، التمارض، الغياب بدون عذر، عدم إتباع السائق لتعليمات العمل، شکوى المارين منه، شکواه زملائه منه، شکواه من زملائه، إدعاء عطل السيارات للهروب من العمل ، كل هذا يدل على ضخامة المعضلة والتي تمثلت في عنصر سوء التوافق وعواقبه الوخيمة على الفرد و على المجتمع، و هذا ما أدى بعلم النفس وفروعه و تفرعاته فروعه إلى العناية بدراسة موضوع واحد و هو التوافق ،فالاستجابة للأعصاب و الإحساس بالتباهيات تدرج تحت التوافق الحسي الحركي، و الإدراك الحسي و التعلم و التذكر و التفكير و الذكاء و الاستعدادات تدرج تحت التوافق العقلي، و دراساتنا للد الواقع و الانفعالات و الشخصية تدرج تحت التوافق الشخصي، و هذا الفهم للتوافق على انه موضوع علم النفس هو واقع الأمر ،كما أن تعريف علم النفس بالتوافق هو عين الحقيقة و مما يدل على أن التوافق هو عملية معقدة إلى حد كبير دروبه و مجالاته المختلفة حيث تبدو في

قدرة الفرد على لأن يتواافق توافقا سليما ،أن يتواضع مع بيئته الاجتماعية أو المهنية مثل التوافق العقلي و التوافق الديني و التوافق السياسي و التوافق الجنسي و التوافق الزواجي و الأسري و التوافق الاقتصادي و التوافق المدرسي و التوافق المهني و مما يجب توكيده أن سوء التوافق في مجال معين يكون له صدأه وأنثره في المجالات الأخرى، فالإنسان وكما هو معلوم وحدة جسمية نفسية اجتماعية إن اضطراب جانبا منها اضطررت له سائر جوانبها . لا شك في أن مجال العمل يعتبر من أهم الميادين التي ينبغي أن يتحقق فيها الفرد أكبر قدرًا من التوافق و ذلك لعاملين أساسيين: إدراهماً أن الفرد يقضي نسبة كبيرة من وقته في ميدان العمل وثانيهما هو الدور الهام للعمل و تأثيره على حياة الفرد و مكانته، ومن هنا كان التوافق المهني أحد المظاهر الأساسية للتوافق العام ، ومن هنالك كان لابد للإنسان أن يكون أكثر توافقا في هذا المجال . و عليه مما سبق كان لا بد من الاهتمام بالجانب الاجتماعي و الإنساني في أي منظمة و ذلك من أجل بلوغها الأهداف التي تسعى لتحقيقها، إن هذا الاهتمام يتضمن بالضرورة إعطاء أهمية كبيرة بظواهر عديدة تتعلق به كالإشراف الذي يعتبر أحد أهم هذه الظواهر ، فالمشرف هو ذلك الذي لا يؤدي عملا إنتاجيا مباشرا، بل يسير و يوجه عمل المسؤولين و ينسق جهودهم مراعيا حاجاتهم من أجل الوصول لتحقيق أهداف المنظمة .

إن القيام بهذه الوظائف يتطلب خصائص معينة في شخصية المشرف كالذكاء الاجتماعي والمعرفة بالأفراد و بالعمل و المعاملة بمهارة ، و هذا ما جعل الإشراف يأخذ أشكالا و أنماطا مختلفة يصعب ضبطها في شكل جامد .

في بحثنا هذا نحاول معرفة علاقة نمط الإشراف بتوافق العمال مهنيا، وتحليل هذه العلاقة نعمل على معرفة أي أنماط الإشراف يحقق التوافق المهني لدى العامل.

ومن أجل هذا يطرح التساؤل التالي: هل توجد علاقة بين الإشراف السائد في المؤسسة و توافق عمالها مهنيا ؟

ويندرج تحت السؤال المركزي استلة فرعية :

- هل توجد علاقة إيجابية بين الإشراف غير المباشر و التوافق المهني؟

- هل توجد علاقة سلبية بين الإشراف المباشر و التوافق المهني؟

فرضيات البحث :

الفرضية العامة:

توجد علاقة بين طبيعة الإشراف و التوافق المهني لدى العمال.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة إيجابية بين نمط الإشراف الغير المباشر والتواافق المهني للعمال.
- توجد علاقة سلبية بين نمط الإشراف المباشر والتواافق المهني للعمال.

تحديد مصطلحات البحث:

الإشراف:

❖ الإشراف هو عملية يقوم بها المشرف لمساعدة الجماعات على تطوير و تحسين مهاراتهم بما يتوافق و قدراتهم

بغرض الوصول إلى أفضل المستويات الممكنة⁽¹⁾

❖ الإشراف هو عملية التأثير في أنشطة الجماعة لإعداد الهدف و الحصول عليه⁽²⁾

❖ الإشراف هو عملية مساندة و توجيه و رقابة لجهود العاملين و تحقيق أهداف المؤسسة في إطار العلاقات الإنسانية

التي تتظر للعامل على أنه مجرد أجير أو أداة إنتاجية⁽³⁾

ما سبق يتضح أن الإشراف هو عملية إدارية تهدف إلى توجيه نشاط العاملين و التنسيق بين جهودهم بما يؤدي لتحقيق

أهداف المنشأة ، فهو الجهد الذي يبذله أي رئيس نحو مرؤوسيه من الناحية الإدارية و الفنية والإنسانية من أجل إنجاز

الأعمال و تحقيق أهداف المنشأة الإدارية و كسب ود العاملين .

المشرف:

❖ هو كل فرد يقوم بإرشاد العمال و دفعهم لتحقيق الإنتاج (كما و نوعا) في حدود الزمن المرغوب فيه وفق اتجاه

الأهداف المنقق عليها⁽⁴⁾.

❖ هو أي شخص يراقب أو يربط أو ينسق العمل عن طريقة الأوامر و التعليمات، و السعي إلى إشباع حاجات

العمال و رفع روحهم المعنوية⁽⁵⁾.

وعليه فإن المشرف هو شخص يشرف على مجموعة من الأفراد، منحت له هذه المهمة لتسخير و توجيه عمل

المرؤوسين و تنسيق جهودهم و مراعاة حاجاتهم لتحقيق أهداف المنظمة

طبيعة الإشراف:

و هو الأسلوب أو النمط الذي يتبعه المشرف في علاقاته مع مرؤوسيه من توجيهه وتنظيم ومراقبة لأعمالهم.

الإشراف غير المباشر (الديمقراطي) :

و يقصد به ذاك النوع من الإشراف الذي يقوم على مبدأ المشاركة و تفويض السلطات، حيث أن المشرف يتفاعل مع أفراد جماعة العمل و يشركهم في عملية اتخاذ القرارات، و القرار يأتي من تفكير ومبادرة الجماعة.

الإشراف المباشر (التسلطي) :

وهو ذاك الإشراف الذي يحاول صاحبه(المشرف الأوتوقراطي) التركيز على جميع السلطات و الصالحيات و جعلها في قبضته، حيث أنه يقول السيطرة للقيام بكل شيء و لا يشترك معه أحد في مباشرة وظيفته، و يتخذ من المركزية المطلقة أسلوبا في العمل و لا يفوض سلطاته و يسعى باستمرار إلى توسيع دائرة سلطاته.

التوافق :

هو عملية دينامية مستمرة يتناول فيها الفرد التوازن و الانسجام بينه و بين البيئة المحيطة به، و ذلك باختياره الأساليب المناسبة لمواجهة متطلباته و متطلبات البيئة المحيطة، و ذلك بالتغيير والتغيير، حيث أن أي سلوك يصدر منه ما هو إلا محاولة منه لتحقيق التوافق ، بعرض الوصول إلى تحقيق رغباته وأهدافه وحاجاته، بما يكفل له الاستمرار .

التوافق المهني :

هو العملية المستمرة التي يقوم بها العامل من أجل تحقيق التكيف و الشعور بالرضا و الانسجام مع البيئة الاجتماعية و المهنية.

الدراسة الاستطلاعية:

إن الميدان هو امتداد للتفكير النظري فيه جذور الجانب الميداني، إن هذه الوحدة المتكاملة بين النشاط النظري للعقل والنشاط الإمبريقي له تتطلب البحث عن مجال يحقق هذا التكامل البنائي للبحث إلى حد كبير.

لقد تم البحث على الميدان النموذجي الأكثر صلاحية بموضوع الدراسة الذي يهدف كما سبق الذكر إلى الكشف على نمط الإشراف السائد في منظمة عمل ما وعلاقته بتوافق عناصرها مهنيا ومن أجل هذا قد قمنا بزيارات استطلاعية عديدة في إطار جمع البيانات والتعرف على الميدان الأنسب لإجراء بحثا، حيث خلصنا أخيرا إلى:

تمت الدراسة الميدانية بالمركب الصناعي للحجارة ،حيث يقع هذا الأخير على مسافة 12 كم جنوب مدينة عنابة و يتربع على مساحة 800 هكتار ، تربط المصنع بالمنجم سكة حديدية إبتداء من الونزة بالنسبة لجنوب المنطقة بحوالي 280 كم من المركب و بالفحم الحجري من ميناء عنابة الذي يتصل بالمركب بسكة حديدية مضاعفة هدفها تسهيل التمويل بالمادة الأولية و تصدير المنتجات الصناعية نحو الداخل و الخارج .

كان نزولنا إلى ميدان الدراسة (زيارة استطلاعية) في مارس سنة 2007 و ذلك بهدف تكوين فكرة أولية عن المؤسسة و التعرف عليها من قرب و جمع معلومات حولها و لمعرفة أي مصالحها التي تتناسب ومتطلبات دراستنا ، ومن خلال الاحتكاك المباشر وعن طريق مقابلة أجربناها مع العمال وبعض مشرفيهم خصوصا في مصلحة الموارد البشرية والتي وقع عليها اختيارنا في الأخير لتوفرها على الشروط المطلوبة لإتمام دراستنا.

ساعدتنا هذه الزيارة في إعداد أسئلة لاستمارنة قمنا بتوزيعها فيما بعد على عينة تتكون من 10 أفراد بهدف قياس مدى قابليتها للتطبيق، كما تم مقابلة العديد من الإطارات المشرفين على الموارد البشرية وممثلي الحركة النقابية حيث تم الاستفسار عن العديد من الأشياء ولو بصفة مبدئية، من بينها :

- المسؤوليات الإشرافية التي يحظى بها الشريك الهندي.
- واقع السلوك الإشرافي السائد في المؤسسة مقارنة بما كان عليه قبل مجيء الشريك الهندي.
- الأجر(سياسة الأجر ، الترقيات.....)
- الأمور المتعلقة بالتكوين(السياسات، عدد التكوينات المبرمجة خلال فترة الخصخصة أماكن التكوين)
- التسويق، الاتصال بين الأقسام ،الترقية، ظروف العمل، النزاعات والصراعات بين العمال ، منتجات المؤسسة.
- الحديث عن بعض المشاكل النفسية والاجتماعية و الاقتصادية التي جرتها خصخصة المؤسسة.

عينة الدراسة :

لقد كان مجتمع بحثنا جميع العاملين بمصلحة الموارد البشرية بمؤسسة ميطال ستيل عنابة والذي يقدر 166 عاملا، تم اختيار عينة تتكون من 80 فرد أي ما يعادل 48% من المجتمع الأصلي بطريقة عشوائية^{*} حيث كان توزيع أفراد العينة كما يلي:

المنهج المستخدم:

تماشيا مع أهداف وطبيعة موضوع الدراسة قد اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعرض إلى نمط الإشراف السائد في المؤسسة محل الدراسة وعلاقته بتوافق عمالها مهنيا.

أدوات جمع البيانات:

يركز الباحث على تقنيات لجمع المعطيات والبيانات الخاصة بالظاهرة المراد دراستها واختيار التقنية أو الوسيلة المعتمد عليها يتوقف أساسا على طبيعة موضوع الدراسة، والهدف المراد الوصول إليه من خلالها وعليه فقد اعتمدنا على الإستماراء، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أنساب الوسائل المستعملة و أكثرها شيوعا في الحصول على البيانات التي تكون كمنطلق أساسي للباحث من أجل الإجابة والتحليل على الأسئلة التي يطرحها في بداية البحث، وتعرف الإستماراء على أنها "نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة البحث ويتم تنفيذ الاستماراء عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد.

بالإضافة إلى الاستماراء قد استخدمنا أسلوب المقابلة، حيث تعتبر هذه الأخيرة من الأدوات الهامة لجمع البيانات في دراسة الأفراد والجماعات وهي أكثر الوسائل شيوعا وفاعليه في الحصول على البيانات الضرورية وعادة ما تبدو المقابلة الشخصية بالنسبة للشخص العادي مسألة بسيطة وهي في الواقع غير ذلك، إذ أنها مسألة فنية ترقى إلى مستوى أكثر من مجرد الاقتراب من عدد الأفراد، ومساعتهم بعض الأسئلة، فالمقابلة العلمية لا يمكن أن تتم بنفس الطريقة العشوائية التي تجري بها المقابلة التلفزيونية أو الإذاعية⁽⁶⁾.

ويعرفها "أنجلز" على أنها محادثة موجهة يقوم بها فرد من الأفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي، أو الاستعانة بها في عملية التوجيه والعلاج⁽⁷⁾.

اعتمدنا في بحثنا على المقابلة المفتوحة مع مشرفين ورؤساء أقسام وعمال في إطار جمع المعلومات عن المجتمع الأصلي للعينة وللحصول على معلومات تساعدنا في صياغة بنود الاستماراء التي قسمت بدورها فيما بعد إلى ثلاثة محاور :

المحور الأول : (من البند رقم 1 إلى البند رقم 30)

التوافق المهني حيث يتم قياسه في هذه الدراسة باستخدام (30) عبارة بطبعتها الموجبة يتكون متغير التوافق المهني من

(10) أبعاد ، حيث يتتألف كل بعد من ثلاثة عبارات و الأبعاد هي كالتالي :

- الرضا عن إنجازات العمل (1,2,22)

- الرضا عن الاعتراف و التقدير (5,6,23)

- الرضا عن مسؤوليات العمل (4,21,7)

- الرضا عن فرص التقدم و النمو الوظيفي (13,24,9)

- الرضا عن أنظمة و إجراءات العمل (16,3,8)

- الرضا عن الإشراف (10,17,25)

- الرضا عن مدى موائمة ظروف العمل (15,18,26)

- الجوانب الشخصية و الاجتماعية (27,11,14)

- الرضا عن ضمانات الوظيفة (12,28,29)

- الرضا عن العلاقات مع الرؤساء و الزملاء (19,30,20)

المحور الثاني: (من البند رقم 31 إلى البند رقم 40)

نطء الإشراف المباشر كما يستشعره العمال ويكون من 10 بنود سالبة في طبعتها (من البند رقم 31 إلى البند رقم 40)

المحور الثالث : (من البند رقم 41 إلى البند رقم 50)

نطء الإشراف غير المباشر كما يستشعره العمال ويكون من 10 بنود موجبة (من البند رقم 41 إلى البند رقم 50).

تكون الإيجابة على هذه البنود متدرجة بين موافق بشدة موافق، محайд، غير موافق، غير موافق بشدة، وقد أعطيت لهذه

الدرجات الأعداد: 1.2.3.4.5 على التوالي بالنسبة للعبارات الموجبة وعلى العكس بالنسبة للعبارات السالبة.

- صدق الاستماراة:

للتحقق من صدق الاستبانة تم تقديمها إلى مجموعة من الأساتذة والمختصين العاملين في الميدان والمتعلعين على موضوع الدراسة، قصد الإرشاد والتوجيه و الطلب منهم إبداء الرأي في مدى وضوح عبارات أداة البحث ومدى انتمامها للمحور الذي تتنتمي إليه و مدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله وكذلك إضافة أو تعديل أي عبارة من العبارات، وبعد الإطلاع عليها تم إلغاء بعض الفقرات وإعادة صياغة فقرات أخرى، وبناءً على آراء المحكمين تم وضع الاستمارة في شكلها الحالي.

- ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معاملات ارتباط "بيرسون" وكانت النتائج كالتالي:

$$R = \frac{\text{حيثنج رح} = \text{معامل ارتباط}}{\sqrt{\text{مج ح}^2 \text{ مج ص}^2}}$$

س = درجات الأفراد بالنسبة للاستبيان في المرة الأولى.

ص = درجات الأفراد بالنسبة للاستبيان في المرة الثانية.

ح س = تعني انحراف الدرجة في المجموعة س عن المتوسط .

ح ص = تعني انحراف الدرجة في المجموعة ص عن المتوسط.

$$R = \frac{2654.9}{2708.1}$$

$$0.83 = \frac{2654.9}{3179.98} = \frac{2654.9}{\sqrt{2708.1 \times 3734.1}} =$$

وهو معامل ارتباط قوي وهذا ما يؤكد ثبات الاختبار

ومن خلال هذه النتائج تم اعتماد الاستمارة في شكلها النهائي كوسيلة عد مناسبة لإجراء هذه الدراسة لتمتعها بالثبات والصدق معا .

- أساليب تحليل البيانات:

إن جمع البيانات عن طريق استمارنة البحث دون تبويبيها وتحليلها تبقى نتائج مبهمة وغير معروفة ما لم يتم الاعتماد على وسائل التحليل التي تجعل النتائج واضحة ويستطيع القارئ الإطلاع عليها، وعليه قد اعتمدنا في بحثنا هذا على:

النسبة المئوية في الكشف عن نمط الإشراف السائد في مكان إجراء الدراسة ، وذلك عن طريق إحصاء إجابات الأفراد المبحوثين.

تحسب النسبة المئوية في كل استبيان على حدا عن طريق القانون التالي:

$$\text{النسبة المئوية للدرجة} = \frac{\text{درجة الفرد}}{\text{الدرجة القصوى}} \times 100$$

الدرجة القصوى لاستبيان نمط الإشراف هي 100 .

المتوسط الحسابي:

$$م = \frac{\text{مج د}}{ن}$$

يحسب المتوسط الحسابي لدرجات مجموعة الأفراد بالقانون التالي:

حيث: m = المتوسط الحسابي.

$\text{مج د} = \text{مجموع الدرجات}$

$n = \text{عدد الأفراد}.$

الانحراف المعياري:

يعبر الانحراف المعياري لمجموع الدرجات عن درجة التشتت نسبة إلى المتوسط الحسابي ويحسب من المعادلة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\text{مج د}^2 - m^2}{n}}$$

حيث أن: σ = الانحراف المعياري

σ = الانحراف بين الدرجتين.

$n = \text{عدد الدرجات}.$

$$\text{معامل ارتباط بيرسون للبيانات الكمية: } r = \frac{n \cdot \text{مجم}(\text{ص}x\text{ص}) - (\text{مجم} \text{ص})(\text{مجم} \text{ص})}{\sqrt{[n \cdot \text{مجم} \text{ص}^2 - (\text{مجم} \text{ص})^2][n \cdot \text{مجم} \text{ص}^2 - (\text{مجم} \text{ص})^2]}}$$

وастعمل للكشف عن العلاقة الموجودة بين نمط الإشراف السائد في مكان البحث و التوافق المهني. حيث أن:

ن: عدد أفراد العينة.

س: عدد درجات الاختبار الأول.

ص: عدد درجات الاختبار الثاني.

ثانياً : مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات :

1- على ضوء الفرضية العامة :

▪ توجد علاقة بين طبيعة الإشراف و التوافق المهني.

حساب معامل الارتباط :

$$r = \frac{n \cdot (\text{مجم} \text{ص} \cdot \text{ص}) - \text{مجم} \text{ص} \cdot \text{مجم} \text{ص}}{\sqrt{[n \cdot \text{مجم} \text{ص}^2 - (\text{مجم} \text{ص})^2][n \cdot \text{مجم} \text{ص}^2 - (\text{مجم} \text{ص})^2]}}$$

$$r = \frac{36933440 - 627369 \times 80}{\sqrt{[631023 - 631023 \times 80][486327 - 486327 \times 80]}} =$$

$$r = \frac{13256080}{43763684} \iff$$

0.25
=
↔

و هي درجة دالة إحصائية على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة داخل جداول الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بين نمط الإشراف و التوافق المهني .

من خلال هذه النتيجة يتضح لنا أنه يوجد ارتباط موجب ضعيف بين كلا متغيري الدراسة يعني أن التوافق المهني يتأثر بالنمط الإشرافي، إلا أنه لا يمكن رد التوافق المهني الذي يتمتع به عامل مؤسسة البحث إلى عامل الإشراف فقط لأن درجة الارتباط ضعيفة (0.25) وذلك ما يفسر لنا بأن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً على مستوى التوافق المهني من نمط الإشراف لأن عملية الإشراف في غالب الأحيان تكون عاملاً وقائياً فقط (حسب نظرية هيرزبيرغ)

2- على ضوء الفرضيات الفرعية :

- توجد علاقة إيجابية بين طبيعة الإشراف غير المباشر و التوافق المهني.

من أجل هذا قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات الإشراف و درجات التوافق المهني للأفراد الذين تبين سابقاً (عند الكشف عن طبيعة الإشراف) بأنهم أشخاص يرون بأن نمط الإشراف السائد في مؤسستهم هو نمط غير مباشر، والذين كان عددهم (51) فرداً.

حساب معامل الارتباط :

$$r = \frac{n \times (\text{مج س. ص}) - \text{مج س. مج ص}}{\sqrt{\text{ان. مج س}^2 - (\text{مج س})^2} \cdot \sqrt{\text{ان. مج ص}^2 - (\text{مج ص})^2}}$$
$$r = \frac{18189600 - 409551x51}{\sqrt{417116 - 417116x51} \cdot \sqrt{345895 - 345895x51}}$$

$$r = \frac{2697501}{18991994}$$

0.14 = **r**

يوجد ارتباط موجب و لكنه ضعيف يعني أن التوافق المهني يتأثر بالنمط الإشرافي الغير المباشر ويعني أن النمط الإشرافي الموجود أثر إيجابي على حالات التوافق المهني للعمال لكن لا يمكن رد هذا المستوى من التوافق المهني إلى عامل الإشراف الغير مباشر فقط لأن درجة الارتباط ضعيفة لا تتعدي 0.14 وذلك ما يفسر بأن هناك عوامل أخرى للتوافق المهني أكثر تأثير من نمط الإشراف.

2 - على ضوء الفرضيات الفرعية :

- توجد علاقة سلبية بين طبيعة الإشراف المباشر و التوافق المهني.

ومن أجل ذلك قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات الإشراف و درجات التوافق المهني للأفراد الذين تبين سابقاً (عند الكشف عن نمط الإشراف) بأنهم أشخاص يرون بأن النمط السائد في مؤسستهم هو نمطاً مباشراً، والذين كان عددهم 19 فرداً.

حساب معامل الارتباط :

$$r = \frac{N \sum (Maj.S. Maj.C) - \sum (Maj.S^2) - (Maj.C^2)}{\sqrt{N \sum (Maj.S^2) - (\sum (Maj.S))^2} \sqrt{N \sum (Maj.C^2) - (\sum (Maj.C))^2}}$$
$$= \frac{1324050 - 69924 \times 19}{\sqrt{74711 - 74711 \times 19} \sqrt{50109 - 50109 \times 19}} = \frac{4506}{110134}$$
$$r = 0.04$$

قيمة معامل الارتباط موجبة و لكنها ضعيفة، أي أن نمط الإشراف المباشر يؤثر سلباً على التوافق المهني للعمال، لكن بلاحظة القيمة تتضح هذه الأخيرة أنها شبه معدومة، وعليه يمكننا القول بأن نمط الإشراف المباشر ليس المسؤول المباشر و الوحيد و المطلق لحالات سوء التوافق التي لاحظناها عند بعض أفراد عينة الدراسة.

نتائج الدراسة :

1- بالنسبة للفرضية العامة:

من خلال قيمة معامل الارتباط المتحصل عليه وهو 0.25 المقابل للنسبة المئوية 25% يتضح لنا أنه يوجد ارتباط موجب بين متغيري الدراسة (طبيعة الإشراف و التوافق المهني) وبذلك يمكن القول أن الفرضية العامة تحققت وهي أنه توجد علاقة بين طبيعة الإشراف السائد بمكان إجراء الدراسة و التوافق المهني لعاملها، مع الإشارة إلى أن نمط الإشراف لا يمكن اعتباره العامل الوحيد لتحقيق التوافق المهني بل توجد عوامل أخرى لم تكن محل دراستنا.

2- بالنسبة للفرضيات الفرعية:

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا الإشارة إلى تحقق الفرضية الجزئية الأولى والتي كان مضمونها يصب في : توجد علاقة إيجابية بين طبيعة الإشراف غير المباشر و التوافق المهني لدى العمال والتي كان معامل الارتباط فيها بالرغم من أنه ضعيف إلا أنه موجب (0.14) وبالتالي نقبل الفرضية الجزئية الأولى.

أما عن الفرضية الجزئية الثانية الفائلة أنه توجد علاقة سلبية بين نمط الإشراف المباشر والتوافق المهني، فهي أيضا تتحقق، وهذا ما أكده معامل الارتباط الموجب الضعيف . 0.04.

قائمة المراجع :

1. صالح الشبكي: العلاقات الإنسانية في الإدارة، مكتبة القاهرة الجديدة، القاهرة، 1965 ، ص 148.
2. محمود أبو النيل : علم النفس الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، دون تاريخ، ص 627.
3. صباح الدين علي : مقدمة الخدمة الاجتماعية ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1958 ، ص 88.
4. مصطفى زيدان: الإشراف و الإنتاجية، دار الدبلجة المصرية، مصر، دون تاريخ. ص 199 .
5. صالح الشبكي، مرجع سابق، ص 201.
6. محمد زيان عمر : البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987. ص 290.
7. عمار بوحوش: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث، الجزائر ، 1995. ص 65.